مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
المجلد 5العدد 1 / جوان 2019

Mila Univ center. Publish. Co.

مفهوم المثاقفة في الترجمة القانونية: تصورات حول ترجمة أرجوزة القاضي لابن عاصم من العربية إلى الفرنسية

Visibility of Acculturation in Legal Translation: Some Remarks about Cadi Ibn Acem 's Book Translated into French

د. محمد هشام بن شريف
bencherihichem@yahoo.fr
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف– ميلة

تاريخ الاستلام: 2018/03/08 **تاريخ قبول النشر: 2018/06/27**

الملخص:

بعدما بسط الاستعمار الفرنسي نفوذه خصوصا في شمال الجزائر، واجهت الإدارة الفرنسية إشكالية توطين المؤسسات القانونية في الجزائر على غرار القضاء . إلا أن التباين بين النظام القانوني المدني الفرنسي و القانون الإسلامي الذي كان منتهجا قبل الاستعمار طرح تعقيدات قانونية بسب الاختلاف الموجود بين النظامين. لذلك أمرت الإدارة الفرنسية القضاة الفرنسيين في تلك الحقبة باعتماد القانون الإسلامي خصوصا فيما تعلق بالقضايا التي تهم سكان الجزائر أو ما عرف بمصطلح" الأهالي" غير أن القضاة الفرنسيين لم يكونوا على اطلاع لا باللغة العربية و لا بالقانون الإسلامي وهذا ما عجل بظهور ظاهرة المثاقفة القانونية من خلال ترجمة أمهات كتب الفقه المالكي على غرار مختصر العلامة خليل و غيره. لكن صعوبة فهم تلك الكتب دفعت قانونين فرنسيين إلى ترجمة " تحفة الحكام " للقاضي الأندلسي ابن عاصم إلى الفرنسية، و هي نظم شعري يمثل توجيهات عملية للقضاة قبل إصدار الأحكام. لقد أدت هذه الترجمة لنص شعري في مبناه و قانوني في مدلوله إلى إنتاج مثاقفة جزئية بالنسبة للقضاة الفرنسيين و مما لاشك فيه أنها شكلت رصيدا معرفيا قانونيا يستمد جذوره من القانون الإسلامي الذي يحمل مفاهيم ذات مصدر ديني . سنقدم في هذه المقال قراءة نقدية للترجمة المذكورة و نبرز أهمية الترجمة في نقل المفاهيم القانونية و عملية المثاقفة القانونية.

الكلمات المفاتيح: المثاقفة القانونية – القانون الإسلامي– الترجمة القانونية– المفاهيم القانونية– تحفة الحكام لابن عاصم.

***Abstract**:*

After French colonialism monopolized Algeria, the French administration faced the problem of establishment judicial institution like courts. Otherwise, there is a great difference between civil law system and Islamic law adopted in Algeria before colonialism. The French administration order their judges to use Islamic law in judging Algerian citizens named « Indigene », by contrast French judges didn't master both Arabic langue and Islamic law. This is the main reason of appearing legal acculturation by translating into French main books of religious jurisprudence like Mokhtasir Sidi Khalil who explained Imam Malek doctrine .This book was very difficult to understand, as a result two French lawyers decided to translate into French « Tohfa el Hokam » a book written by Cadi Ibn Acen, he was from Andalusia. It's a judicial book wrote in poetry form addressed to Muslims Cadis and it contained practical steps to rule. This translation made a partial acculturation to French judges and it was a legal and linguistic introduction to Islamic law. In this paper, we are going to give some remarks about French translation of Ibn Acem book containing legal notions originated from Islam religion , and will pay attention for importance of acculturation in legal translation.

***Keywords:** Legal acculturation- Islamic Law- legal translation- legal concepts- Tohfat of Ibn Acem.*

" إن لكل الحق في أن يتحاكم إلى قاض من بني جلدته " كاربونييه Carbonnier

تعكس هذه المقولة للقانوني الفرنسي كاربونييه حقيقة جوهرية تتمثل في اختصاص القضاء محليا بشؤون الأفراد فالقاضي هو ذلك الشخص الذي يسهر على تطبيق القانون مهما كان نوعه، غير أن هذه المقولة تحمل في ثناياها إشكالية تنازع القوانين لاختلاف مصادرها و طرق تطبيقها و هذا ما أدى إلى ظهور ما يعرف بالمثاقفة القانونية فما المقصود بها و أي دور تلعبه في الترجمة القانونية ؟

1/ مفهوم المثاقفة القانونية:

ظهر مفهوم المثاقفة بادئ الأمر في الميدان الانثروبولوجي و قد استخدمه عالم الاثنولوجيا الأمريكي بويل Powel سنة 1880 و هو بذلك ليس مفهوما جديدا مثلما يظن البعض، كما أن هذا المصطلح استخدم بمدلول تحقيري أي أنه كان يعني الاختراق الثقافي و ليس التواصل بين ثقافتين. أما المثاقفة القانونية فظهرت في حقل علم الاجتماع القانوني و كان كاربونييه Carbonnier[1] من بين الأوائل الذين تحدثوا عنها و

هي تعني في نظره إتاحة الثقافية القانونية إلى الأخر من خلال القوانين و التقليد المتبع في دولة غربية. و كان مسار المثاقفة القانونية قد بدأ مع القانون الروماني الذي فرض على الدول التابعة لروما إضافة إلى التقليد المدني الفرنسي الذي انتهجته عديد الدول سواء المستعمرات الفرنسية على غرار الجزائر أو حتى الدول الغربية مثل ألمانيا. و بخصوص تجليات المثاقفة القانونية فقط تمثلت في الاتصال المباشر مثل الاستعمار كالجزائر و الوصاية سوريا أو من خلال تأثر بعض الدول بالتقليد القانوني مثلما حصل في كندا التي تنتهج التقليد المدني الفرنسي و القانون المشترك البريطاني. غير أن فرنسا خضعت إلى مثاقفة قانونية استشراقية خصوصا في فيما يتعلق باستقبال بعض المفاهيم القانونية مصدرها القانون الإسلامي، و كان ذلك في حقبة القرون الوسطى مثل جمارك، و الجباية في قانون الضرائب[2] "douane"ou "gabelle" و امتدت المثاقفة القانونية إلى القرن التاسع عشر و ظهرت بقوة مع احتلال فرنسا للجزائر و ما صاحب ذلك من سيطرة الثقافة القانونية الفرنسية من خلال اعتبار الجزائر مقاطعة فرنسية تسير وفق القانون المدني الفرنسي. غير أن خصوصية الشعب الجزائري الذي قاوم الانصهار الثقافي و القانوني بكل ما أوتي من قوة فرضت على فرنسا التفكير في تبني القانون الإسلامي الذي يستند إلى القرآن و السنة و الاجتهاد.

في ذات السياق ، ميز كاربونييه[3] بين نوعين من المثاقفة القانونية بحسب مسبباتها فهناك المثاقفة القانونية الناتجة عن السلطة العمومية و أخرى مصدرها القوة الخاصة و التمييز بينهما يكون من خلال التفريق بين مصادر القانون مثل القاضي الذي يكون مصدرا للقانون في المثاقفة العمومية و القاضي الذي يعتبر مصدرا من العرف بالنسبة للقانون المشترك.

2/القانون الإسلامي كنظام قانوني :

يعتبر القانون الإسلامي كنظام قانوني تعتمده الدول الإسلامية قصد ضبط علاقات الأفراد مع بعضهم البعض و مع مؤسسات الدولة. أما فيما يتعلق بمدلول النظام يمكن القول أنه مؤسس على القاعدة القانونية و قد يعني بالنسبة للقانونيين المقارنين comparatistes العائلة القانونية[4].

ومن بين التعريفات الخاصة بالنظام القانوني نذكر تعريف تري Terré الذي يعتبر فيه النظام القانوني بمثابة نسيج من علاقات اجتماعية منطقية تشتغل ضمن كل متكامل ومنظم بالقانون. وأضاف تري بأن هذا التعريف يحيل إلى إنشاء القواعد القانونية وتطبيقها من طرف السلطات العمومية، وتطبيق القواعد بناء على ردود أفعال الأفراد كالطعون ثم يلي ذلك بناء فكري من أجل إعداد قواعد جديدة.[5]

جدير بالذكر بأنه توجد عدة عائلات قانونية أو لنقل أنظمة قانونية منها العائلة الرومانية الجرمانية romano- germanique التي ينتمي إليها النظام القانوني الفرنسي ، وعائلة القانون المشترك common law الذي تتبناه كل من بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و غيرها . وهو نظام مبني على النشاط القضائي و القرارات التي يتخذها القضاة عكس النظام المدني الفرنسي الذي يحتل فيه القانون loi مكانة رفيعة[6] . بالإضافة إلى النظام الديني الذي يعتبر الدين هو مصدر التشريع مثلما هو الحال بالنسبة للدول الإسلامية لكن توجد استثناءات فيها، ففي الجزائر نتحدث عن ثنائية النظام القانوني bijuridisme متمثلة في القانون الإسلامي المستمد من القرآن والسنة النبوية والإجماع والاجتهاد والنظام القانوني الفرنسي المدني.

بحكم العلاقة التي ربطت الاستعمار الفرنسي بالدول العربية المستعمرة على غرار الجزائر والمغرب وتونس وسوريا ترك القانون المدني واللغة الفرنسية أثرا بالغا في النصوص التشريعية لتلك الدول، رغم أنها كانت في عمومها خاضعة للقانون الإسلامي بمختلف مذاهبه الفقهية مثل المالكية في الجزائر والإباضية في بعض ولايات الجنوب كغرداية. بالإضافة إلى التأثر الواضح بالأخلاق والأعراف[7]. و غداة احتلال فرنسا للجزائر التزمت الدولة الفرنسية باحترام القوانين المعمول بها قبل دخول الاستعمار الفرنسي من خلال اتفاقية أبرمت في الخامس جويلية 1830 والتي بموجبها تعهدت باحترام شخصانية القانون personnalité des lois، التي تعني أن كل جزائري سيخضع أثناء محاكمته للقانون الذي كان يطبق عليه مثل القانون الإسلامي للجزائريين الأصليين " الأهالي". حيث اتسمت الفترة الممتدة ما بين 1888 و 1942 باستخدام ثنائية النظام القانوني من طرف الهيئات القضائية الفرنسية ومحاكم الصلح التي كانت تبت في القضايا المتعلقة الأهالي.[8]

آنذاك كانت المحاكم تطبق القانون الإسلامي خاصة فيما يتعلق بالإثبات الذي يستند إلى الشهود وكان يرأسها قاضي جزائري من الأهالي ، غير أن هذه المحاكم كانت قليلة العدد مقارنة بالمحاكم الفرنسية.

فلم تكن للجزائريين الفرصة للولوج إلى المناصب القضائية ومساعدي العدالة مثل المترجم القضائي والموثق الذي كانت دائما من نصيب الفرنسيين إلى غاية صدور مرسوم 21 أفريل 1866 القاضي بفتح المناصب المذكورة لغير المواطنين أي الجزائيين[9].

لقد طبق الاستعمار الفرنسي القانون الإسلامي فيما يخص شؤون الممتلكات المواريث والأحوال الشخصية والأوقاف، لكن سرعان ما بدأ هذا النظام يفقد مكانته بعد الصعوبات التي واجهت الإدارة الفرنسية في التعامل مع القضايا المتعلقة بالقانون الجنائي[10]. كما أبقت الإدارة الاستعمارية في بداية الأمر على القانون الإسلامي بالنسبة للجزائريين عامة وعلى القانون القبائلي خصوصا في منطقة القبائل، كإطار قانوني يحكم علاقات المواطنين الجزائريين سواء أكانوا أمازيغا أو عربا بمقتضى المرسوم 1 أكتوبر 1854 و كذا الآمر 23 نوفمبر 1944 المتعلق بتسيير العدالة الإسلامية[11]. لكن استبدل تدريجيا القانون الإسلامي بالقانون الفرنسي الخاص بالمستعمرات حيث أقلمت الإدارة الفرنسية القانون الإسلامي بإفراغه من مضمونه الديني ليصبح ما يعرف بالقانون الإسلامي الجزائري[12].

وبالرغم من تعايش في بداية الحقبة الاستعمارية نظامين قانونيين أوله النظام المحلي "الجزائري " و النظام المدني الفرنسي، إلا أن القضاة الفرنسيين كانوا ينزعون إلى تطبيق النظام الفرنسي بسب جهلهم بالقانون الإسلامي الجزائري الذي كان يطبق في الخلافة العثمانية التي كانت الجزائر إحدى إمارتها. في تلك الفترة، كلفت العدالة الفرنسية ما يعرف "بالقاضي Cadi " ليفصل في القضايا الخاصة بالأهالي أما اليهود فكانت لهم محكمتهم المتكونة من الرهبان التي كانت السلطات الفرنسية تتدخل فيها لتقييم أحكامها[13]. غير أن المستعمر الفرنسي استشعر ضرورة وضع قانون يحكم علاقات الأفراد فيما بينهم والسلطات الإدارية مع الأهالي والمعمرين واليهود والفرنسيين، خاصة

وأن الممتلكات سواء كانت عقارا أو أراض فلاحية أو غيرها كانت من ملك الجزائريين المسلمين واليهود الجزائريين[14].

3/خصوصية الترجمة القانونية

تتمثل الميزة الرئيسية للترجمة القانونية في اتصالها بالقانون الذي يحمل طابعا ملزما في أغلب الأحيان، وينصب من حيث الشكل في نصوص قانونية مختلفة مثل الدستور والقوانين التنظيمية والعقود ويتجسد في لغة قانونية متخصصة. كما يتجسد القانون من خلال أنظمة قانونية التي تمثل الإطار السياقي الذي ينتج فيه النص القانوني وكذا ثقافته فما هي الخصائص المميزة للترجمة القانونية عن تخصصات الترجمة الأخرى؟

نوه بيلاج[15] بخصوصية ترجمة النصوص القانونية ولخصها في أن الترجمة القانونية تغطي جميع العلاقات الإنسانية باعتبار أن القانون يتدخل في تنظيم هذه العلاقات على مستوى الفرد والمجتمع والعالم بأكمله، من أجل ذلك يستخدم القانون لغة متخصصة وهي وسيلته الوحيدة التي يعبر بها عن القواعد والمعايير التي تحكم البشر بالإضافة إلى الطابع المهيكل للخطاب القانوني الذي يمثل عقبة أما المترجم القانوني عند قيامه بإعادة صياغة الرسالة القانونية الأصل[16].

في ذات الفكرة، ذكر جيمار[17] أن ما يميز القانون وبالتالي الترجمة القانونية هو احتوائه على القاعدة القانونية وعدم توافق المفاهيم القانونية والآثار القانونية للتكافؤ، وهو توجه يتقاسمه كذلك القاضي البلجيكي هيربو Herbots[18] الذي اعتبر بأن خصوصية الترجمة القانونية مقارنة بالترجمات الأخرى تكمن في أن " النص المراد ترجمته هو قاعدة قانونية أو قرار قضائي أو عقد قانوني له نتائج قانونية مقصودة وينبغي تحقيقها ." لذلك يحذر جيمار من أن "الخطأ في الترجمة القانونية يمكن عواقب وخيمة وأثارا غير متوقعة"[19].

4/المفاهيم القانونية concepts juridiques :

يضم القانون عددا معتبرا من المفاهيم القانونية و يرتبط كل واحد منها بالنظام القانوني المعتمد في نطاق جغرافي معين وكذا التقليد المتبع الذي يسمى بالنظام القانوni système juridique مثل النظام المدني الفرنسي و نظام القانون الإسلامي وكل هذه

الأنظمة تستخدم مفاهيما قانونية مختلفة وغير متوافقة مرتبطة بسياق تاريخي أو ظرفي. لذلك يعتقد جيمار[20] بأن الصعوبة تتضاعف في الترجمة القانونية فزيادة على اختلاف تسمية المفاهيم القانونية يأتي اختلاف اللغات القانونية. هذا ما دفع القانوني ساكو[21] Sacco إلى قول أنه " تنجم الصعوبات الحقيقية للترجمة القانونية عن أن العلاقة بين الكلمة والمفهوم ليست واحدة في كل اللغات القانونية .

تجدر الإشارة إلى أنه انطلاقا من مبدأ عالمية المفاهيم تختلف المفاهيم القانونية عن المفاهيم التقنية التي يتعامل معها المترجم فمثلا ترجمة كتيب تشغيل آلة يبقى نفسه سواء في اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية أو غيرها. في المقابل تختلف المفاهيم القانونية من دولة إلى أخرى ومن عائلة قانونية إلى أخرى وحتى في العائلة الواحدة النظام القانوني الفرنسي و الألماني وتنشأ خصوصية القانون من اختلاف المبادئ الفقهية والتفسير القانوني ومصادر القانون أو كل ما يمثل النظام القانوني.[22]

كما تعكس المفاهيم القانونية الفكر القانوني الذي يمتد عبر تقليد قانوني أما في القانون الإسلامي تعبر المفاهيم القانونية ذات البعد الديني عن أوامر إلهية أو السنة النبوية أو عن اجتهادات الفقهاء في مسائل فقهية و قضائية. تنصب مفاهيم القانون الإسلامي كغيرها في مصطلحات قانونية أو عدة مصطلحات قانونية تعبر عن القواعد القانونية التي صيغت ضمن نظام قانوني لكن الملاحظ هو أن المفاهيم القانونية لا تتكافئ من نظام إلى نظام. مثل الخلع و ملكة أيمان و الدخول، و البناء بالزوجة.

ففي حال ما إذا كانت المفاهيم القانونية متماثلة في النظامين القانونين الأصل والهدف وقابلة للتأصيل transplantation في النظام القانوني الهدف تحدثت دو داكس[23] De Dax عن انتماء الترجمة القانونية إلى الترجمة التقنية . في هذا المستوى لا تعترض المترجم القانوني أية صعوبات تذكر، غير أنه إذا كانت المفاهيم غير متوافقة في النظامين القانونين الأصل والهدف وبالتالي انعدام المتكافئات، تسمى هذه الحالة بالفراغ القانوني بالمفهوم اللساني في النظام القانوني وهنا نصحت دو داكس[24] المترجم القانوني بأن يستوعب روح المفاهيم القانونية وأن يوضح العبارات التي تعبر عنها أي على ما يبدو يقوم بترجمة تفسيرية.

5/تحفة الحكام لابن عاصم:

تحفة الحكام هي عبارة عن أرجوزة ألفها القاضي محمد بن محمد بن محمد بن عاصم الغرناطي وهو قاض من فقهاء المالكية 1359 – 1427 . كما درج ابن عاصم على نظم مخطوطاته في الأراجيز. منها " تحفة الحكام في نكت العقود" التي ألفها في شكل نظم شعري يضم عدة أبواب ذات علاقة بالقضاء مثل شروط القاضي، و الشهود و الشهادات و الدعوى و المدعي و أحكام في الزواج و الطلاق و غيرها، تضمنت التحفة 1298 بيتا شعريا في مبناها لكنها تحمل مفاهيم قانونية في موضوعها و لفظها وهي تتمتع بقيمة معتبرة إذ حظيت بثناء و العلماء شارحيها على غرار أحمد بن محمد الفاسي[25] الذي وصفها " بأجل ما ألف في علم الوثائق و الإبرام لسلامة نظمها و وجازة لفظها و جزالته و قلة تعقيده و سهولة حفظه ...فقد اجتمع فيها ما افترق في غيرها ". من الجدير بالذكر أن تحفة ابن عاصم تتمتع بمكانة مهمة في القانون الإسلامي و التقليد القانوني لأنها حوت عديد المفاهيم التي المستعملة في الميدان القضائي و لسهولة لفظها فكان من اليسير على متلقيها فهمها و إدراكها، كما تلخص هذه التحفة لنا خبرة القضائية لناظمها.

على مستوى الترجمة، يكمن القول أن هذه الأرجوزة القضائية أنتجت مثاقفة جزئية في مفهوم كربونييه[26] و ذلك من خلال إدراج القانون الإسلامي عندما يتعلق الأمر بالفصل في الأحوال الشخصية إبان الاستعمار الفرنسي للجزائر ، و قد تكون مظاهر المثاقفة قانونية من خلال القوانين أو قضائية بواسطة القاضي. فقد استخدم القضاة الفرنسيين إبان الحقبة الاستعمارية للجزائر بعض المبادئ القضائية للفصل في النزاعات الواقعة بين الجزائريين و ذلك بموجب المرسوم المؤرخ في 31 ديسمبر 1866 الذي منح الحق للجزائريين في المحاكمة وفقا للقانون الإسلامي. لذلك قام الأستاذين القانونين هوداس Houdas و مارتيل Martel بترجمة هذه التحفة إلى الفرنسية و قد ذكرا في تصدير الترجمة أن السبب في ترجمة هذه التحفة يكمن في سهولة فهم التحفة مقارنة بترجمة المختصر لسيدي الخليل حول مبادئ الفقه المالكي التي قام بها مورون Morand. و الغريب في الأمر أن القضاة الفرنسيين كانوا يطبقون القانون الإسلامي دون معرفة ولو بسيطة باللغة العربية ، و كانوا يستعينون بالتراجمة القضائيين

interprètes judicaires العرب لكن هؤلاء لم يكن لهم تكوينا خاصة لا في الترجمة و لا في القانون.

6/ قراءة في ترجمة التحفة إلى الفرنسية:

حملت ترجمة تحفة ابن عاصم العنوان التالي:

Traité de Droit Musulman- La Tohfat D'Ebn Acem, traduit et commenté par Houdas , professeur à l'école des Lettres d'Alger, Martel chargé de cours à l'Ecole de Droit d'Alger, paru chez Gavaut Saint- Lager 1882, Alger.

لقد أشار المترجمين إلى أن هذه الجزء الأول من الترجمة لم يضم كل أبيات التحفة المقدرة بـــ 1298 و إنما اختارا فقط ترجمة 229 بيتا تغطي الميدان القضائي خاصة ما تعلق بالإجراءات القضائية و نظرية الإثبات أو الدليل. و الأمر ذاته نلحظه بخصوص التعليقات القانونية حول الترجمة و فقه اللغة "الفيلولوجيا" و التي نشرها الباحثين في الجزء الثاني.

قبل البدء بالدراسة النقدية لترجمة الجزء الأول من التحفة من المفيد الإشارة إلى أن الجانب الشكلي للتحفة تغير في النص الفرنسي و كتب نثرا بدلا من الشعر و هي تقنية موجودة في الكتابة الشعرية، لكن النص الفرنسي ليس بشعر لا في مبناه و معناه. أما بخصوص جودة الترجمة ففي مجملها كانت جيدة خاصة في صياغة الجمل إلى الفرنسية و صبها في الأسلوب النثري بدلا من النظم الشعري إضافة إلى ابتعاد المترجمين عن استخدام الترجمة الحرفية و لجوئهما إلى الترجمة التفسيرية في كثير من الأحيان وهي تقنيات ترجمية أضفت على الترجمة طابعا تواصليا يأخذ قارئ الترجمة في الحسبان أي القضاة الفرنسيين. غير أنه لا يمكن في هذا المقام الخوض في دراسة ترجمة الأرجوزة إنما سنقتصر على بعض المفاهيم القضائية الهامة و التي طرحت إشكالات أثناء ترجمتها إلى الفرنسية و منها :

مُنَفِّـــذٌ بِالـــشَّرْعِ لِلأَحْكَـــامِ لَـــهُ نِيَابَـــةٌ عَـــنْ الْإِمَـــامِ

Le cadi est celui qui rend les jugements conformément à la loi et par délégation de l'imam

تضمنت الترجمة وظيفة القاضي لكن المترجمين نقلا حرفيا مفهومي : الشرع الذي يترجم بالشريعةِ Charia / و الإمام الذي يعني ولي الأمر sultan/ Khalifa / /Gouverneur

| وَالْمُدَّعَى فِيهِ لَهُ شَرْطَانِ تَحَقُّقُ الدَّعْوَى مَعَ الْبَيَانِ |

Deux conditions sont requises pour la demande; il faut qu'elle soit : 1° exprimée d'une manière formelle; 2 déterminée avec précision.

ترجمت المدعى فيه demande و هي ترجمة مقبولة لكن كان الأولى إضافة acceptée selon la charia لأن الشريعة لا تفصل في الأشياء المحرمة كالقمار والبيوع المحرمة.

وَأُجْرَةُ الْعَوْنِ عَلَى طَالِبِ حَقٍّ وَمَنْ سِوَاهُ إِنْ أَلَدَّ تُسْتَحَقُّ

Le salaire de l'huissier est à la charge du demandeur ; en cas de résistance du défendeur, ces frais lui incombent.

ترجمت العون بـ huissier و التي تعني محضر قضائي وهو من مساعدي العدالة يستدعى لتنفيذ الحكم القضائي بينما بحسب الفاسي الشارح للتحفة يقصد بالعون الموضوع تحت خدمة القاضي لتبليغ الأحكام. لذلك نقترح ترجمة العون بـ Agent civil تبعا لمعجم المصطلحات القانونية لكورني Cornu 27 .

وَلَيْسَ بِالْجَائِزِ لِلْقَاضِي إِذَا لَمْ يَبْدُ وَجْهُ الْحُكْمِ أَنْ يُنَفِّذَا

Il n'est pas permis au cadi de juger, si la solution de l'affaire ne lui apparaît pas avec évidence.

من الأفضل ترجمة الجملة الثانية en s’appuyant sur son intuition. لأن الشارح ذكر بأن القاضي لا ينبغي له الاعتماد على تخمينه في إصدار الحكم في قضية معينة.

إذا ما فحصنا العينات المقدمة يمكن القول أن المترجمين لم يكن لهما إطلاع جيد على الكتب الشارحة لتحفة الحكام لأن الفاسي قدم شرحا وافيا للأبيات مستندا إلى كتب أخرى

على غرار كتب الفقه المالكي، و هذا تفصيل مهم خاصة في ترجمة المفاهيم القضائية ذات البعد الديني و التي تتطلب الفهم و التأويل قبل الشروع في الترجمة. لأن المفاهيم القضائية و القانونية لا تعكس نفس الحقائق القانونية و بالتالي يكون التكافؤ فيها ناقصا و الترجمة مجرد تخمين.

خاتمة:

لقد تبين لنا طوال هذا العرض أن المثاقفة مفهوما حاضرا بقوة في الميدان القانوني و بالتالي في الترجمة القانونية و قد تكون سببا مباشرا لتطور القانون على مر العصور، وهذه الظاهرة الناجمة عن تلاقي الثقافات القانونية إنما تعتبر أكبر حجة يمكن تقديمها للقانونين الذين يعتبرون أن الترجمة القانونية قضية لغات و حسب.

و على الرغم من خضوع الجزائر إلى الاستعمار الفرنسي قام بعض المثقفين بمجهودات تحسب لهم مثل ترجمة تحفة الحكام و غيرها التي شرحت و حافظت على الإرث القانوني الإسلامي من الزوال. كما أن الترجمة سمحت بإعادة تأصيل transplantation المفاهيم القانونية الإسلامية في النظام القضائي الفرنسي و نقلت خبرة القاضي المسلم و طريقة تفكيره و تعامله مع القضايا المعنية بالمحاكمة وهو ما يعرف بالتقليد القضائي tradition judicaire. على المستوى الترجمي، يمكن القول أن المترجمين وفقا إلى حد ما في ترجمة التحفة لكنهما أخفقا في بعض الترجمات في نقل بعض المفاهيم القانونية الإسلامية ولم يتمكنا من خلق متكافئات وظيفية تؤدي نفس وظيفة المفهوم القانوني في الثقافة المستقبلة و نحن نعلن أن المستوى المصطلحي يتمتع بأسبقية في الترجمة المتخصصة. أخيرا، ندعو الباحثين إلى الاهتمام بالترجمات التي قام بها الفرنسيون في الحقبة الاستعمارية و إدراجها في أبحاث الدكتوراه.

الهوامش:

[1] CARBONNIER, J, (1963-194) ,Sociologie juridique : sociologie du droit de la famille, p, 23,cujasweb.univ-paris1.fr/ark:/45829/pdf0600508445, consulté 11/02/2018

[2] Ibid, p,24.

[3] Ibid, p, 28.

[4] Terré, François. Introduction générale au droit. 10 éditions, Dalloz, Paris, 2015, p,58

[5] Ibid.
[6] Ibid, p, p, 60-61
[7] Benachenhou, Yacine. Traduction comparée du terme adoption et conséquences juridiques in Traducteurs et interprètes certifiés et judiciaires : droits, devoirs et besoins. Actes du 6 éme forum international sur la traduction certifiée et l'interprétation judiciaire. Sous la direction Elena de la Fuente. Editeur Elena de la Fuente. Paris.2012. p, 2000
[8] Bessadi, Nourredine. Le droit en Algérie entre héritage colonial et tentative(s) d'algérianisation in « Le Maghreb et l'indépendance de l'Algérie , sous le direction Amar Mohand-Amer et Belkacem Benzenine. CRASC, IRMC-KARTHALA .2012. p, 29.
[9] Ibid.
[10] Ibid , p, 25
[11] Benachenhou, Yacine, op.cit, p, 2003
[12] Ibid, p, 25
[13] Botems, Claude , Le droit musulman algérien à l'époque coloniale, de l'invention à la cofidification, Slatkine érudition, Généve,2014, p,34
[14] Ibid, p, 40
[15] Pelage, Jacques. Eléments de traductologie juridique. Applications aux langues romaines, autoédition, France. 2001, p , 72.
[16] Ibid.
[17] Gémar, J-C. Traduire ou l'art d'interpréter, Langues, Droit et Société : éléments de jurilinguistique , Tome2, Presses de l'université du Québec, Canada 1995,,p, 144
[18] Herbots in Gémar, J-C, op.cit, p, 145
[19] Ibid.
[20] Gémar, Jean-Claud, op.cit, p ,145.
[21] Sacco in Gémar, J-C, op.cit,p, 146.
[22] Ibid , p,224
[23] De Dax, Françoise. *La traduction juridique est-elle seulement une traduction technique* in Traducteurs et interprètes certifiés et judiciaires : droits, devoirs et besoins. Actes du 6 éme forum international sur la traduction certifiée et l'interprétation judiciaire. Sous la direction Elena de la Fuente. Editeur Elena de la Fuente. Paris.2012, p, 226
[24] Ibid, p, 224.
[25] أحمد بن محمد الفاسي، الإتقان و الإحكام شرح تحفة الحكام في نكت العقود و الأحكام، تحقيق محمد عبد السلام محمد سالم، دار الحديث، القاهرة، ج 1 ،2011، ص 11.
[26] CARBONNIER, p, 30.
[27] Cornu Vocabulaire juridique. Presses Universitaires de France. 7 éme éditions. Paris.1987. , 45.